



متطلبات التحول من المدفوعات النقدية إلى نظام الدفع الالكتروني

في ظل توسع ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في مصر

The Requirements of transitioning from cash payment to electronic payment system under the informal economy phenomenon expansion in Egypt

¹ ط. د. / بن توتة قنذر ² د / محمد راتول

¹ جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا

Bguendez65@gmail.com

² جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا

ratoulmed@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2018/04/17

تاريخ الاستلام: 2018/04/ 09

الملخص :

بعد الاقتصاد غير الرسمي تحديا كبيرا للاقتصاد المصري، باعتبار مصر من الدول النامية التي دائما ما تعاني من ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي، و ترجع أسباب تنامي هذه الظاهرة إلى مجموعة من العوامل، من أبرزها انتشار التعامل بالدفع النقدي للتعاملات التجارية، و هو ما يعني ضرورة اعتماد إستراتيجية معينة للتقليل من حجم الظاهرة من خلال التحول من المدفوعات النقدية إلى المدفوعات المصرفية و الالكترونية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد غير الرسمي، الدفع المصرفي و الالكتروني، الدفع النقدي

تصنيف JEL: F15, F36

Abstract :

the informal economy is a major challenge for the Egyptian economy, as Egypt is one of the developing countries, which has always suffered from inflated size of the informal economy .and the reasons behind this growing phenomenon comes back to a combination of factors, and the most important one is the spread of trading by cash payment for commercial transaction ,which means the need to adopt a particular style of policies to reduce the size of this phenomenon by converting from cash payment to bank and electronic payment.

Keywords: informal economy, bank and electronic payment, cash payment

JEL Classification: F15, F36

تواجه مصر اليوم تحديا اقتصاديا بالغ الأهمية، وهو ضرورة التحول من اقتصاد يعتمد على المدفوعات النقدية كوسيلة أساسية لتسوية المعاملات المالية والتجارية إلى نظام حديث يعتمد على التسوية المصرفية والإلكترونية. وتظهر أهمية هذا التحول لما يترتب على استمرار التعامل بالدفع النقدي من أضرار على التنمية الاقتصادية، والمتمثلة في نمو الاقتصاد غير الرسمي وعدم استفادة المؤسسات الاقتصادية من آلية التمويل المتاحة وانتشار التهرب الضريبي، وعدم استفادة محدودي الدخل من الخدمات المالية والمصرفية الحديثة، وتيسير التعاملات غير المشروعة، لذلك فإن التحول إلى نظام المدفوعات المصرفية والإلكترونية يشجع دخول الأنشطة غير الرسمية في القطاع الرسمي، ويحد من التهرب الضريبي والجمركي ويساهم في زيادة معدلات الشمول المالي وإتاحة الخدمات المالية لكل فئات المجتمع والتحسين من كفاءات النظام المالي.

ومن هنا، فإن العمل على تيسير المعاملات المصرفية وتسهيل آليات فتح الحسابات وإجراء المدفوعات الإلكترونية، يجب أن يكون متاسقا ومتوافقا مع الضوابط الرقابية التي تسعى لحماية الاقتصاد المصري من هذه الممارسات الخطيرة. من هذا المنطلق فإن الدراسة تسعى لتقديم الحلول العملية لتوسيع دائرة التعامل المصرفي فيما يخص فتح وإدارة الحسابات المصرفية وكل وسائل الدفع الأخرى بما يتوافق مع القانون المصري.

السؤال الرئيسي: يمثل الدفع الإلكتروني اتجاها حديثا، وربما غير مألوف لأنه يقوم على أسس ومبادئ مختلفة، وعلى ضوء ذلك يمكن طرح السؤال الآتي: ما هي متطلبات التحول من المدفوعات النقدية إلى أنظمة الدفع الإلكترونية؟ وما دور ذلك في احتواء الأنشطة غير الرسمية وضئها للاقتصاد الرسمي بمصر؟

الأسئلة الفرعية: يقودنا هذا السؤال إلى طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- 1- ما هي معوقات التحول من الاقتصاد النقدي إلى الاقتصاد غير النقدي؟.
- 2- ما هي التدابير التي اعتمدها مصر في التحول من المدفوعات النقدية إلى نظام الدفع الالكتروني؟

3- كيف ساهم نظام الدفع الالكتروني في استقطاب الأنشطة غير الرسمية ودمجها في القطاع الرسمي؟

أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع وحداثه وندرة الدراسات التي تناولته، حيث مكن الدفع الالكتروني من تخصيص واستغلال الموارد المالية أحسن وبشكل فعال من خلال تخفيض تكاليف المعاملات وتقادي مخاطر التعامل بالسيولة النقدية، وكذا توظيف هذه الأخيرة كآلية لاستقطاب الأنشطة غير الرسمية ودمجها في القطاع الرسمي.

الأهداف: تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- التعرف على نظام الدفع الالكتروني وعلى مميزاته وخصائصه كتوجه حديث .
- التعرف على العوائق التي تواجه تطبيق وسائل الدفع الالكتروني.
- العمل على إدارة عملية التحول من المسار التقليدي البيروقراطي في جميع المعاملات المتعلقة بالدفع إلى المسار التقني التكنولوجي من خلال دفعها الكترونيا، وتعزيز التوسع في استعمال المدفوعات المصرفية.
- توفير وسيلة دفع الكترونية تساعد في إنجاح مشروع تحقيق الإدارة الالكترونية، من خلال إبرام جميع المعاملات الكترونيا وبأقل جهد وتكلفة ممكنة.
- تحسين الأداء المالي والتأكيد على سلامة المعاملات المالية وضمان إتمامها بصفة منتظمة.
- تخفيض التكاليف والمصاريف المنفقة على طباعة الأوراق النقدية وعلى انجاز المعاملات نقديا.
- رفع مستوى رضا المواطن على أداء الخدمة وجودتها من قبل الإدارة العمومية.

أقسام الدراسة: قسم هيكل الدراسة إلى محورين، حيث استعرضنا في المحور الأول معوقات التحول من الاقتصاد النقدي إلى الاقتصاد غير نقدي، وفي المحور الثاني تطرقنا لإجراءات التحول من المدفوعات النقدية إلى نظام المدفوعات المصرفية والإلكترونية.

1- معوقات التحول من الاقتصاد النقدي إلى الاقتصاد غير النقدي:

1-1- تعريف الاقتصاد النقدي: لا يزال الاقتصاد النقدي هو النظام السائد في مصر، حيث تتم معظم المعاملات بواسطة النقود السائلة، كما تجري أغلبية التعاملات في الاقتصاد غير الرسمي والذي يقدر بنسبة 40 % من الاقتصاد المصري عن طريق المعاملات النقدية، أما فيما يخص الحصول على التمويل من المؤسسات المالية فقد وصل إلى 6.3 % عام 2014، إلا أن النسبة الأكبر لا تزال تلجا إلى الأهل و الأقارب أو الأصدقاء للحصول على التمويل، ويرجع ذلك إلى إدراك المصريين لصعوبة هذا الأمر سواء كان ذلك لعدم قدرتهم على الوصول إلى القطاع المصرفي الرسمي خاصة في المناطق النائية أو عدم اعتياد التعامل معه، أو لعدم امتلاكهم للمستندات والضمانات المطلوبة للحصول على التمويل المصرفي، مما يترتب عليه لجوئهم إلى الوسائل غير الرسمية للحصول على التمويل. (2015 world bank group)

1-2- تعريف الاقتصاد غير النقدي: حسب نص المادة 1 يقصد بالتعامل غير النقدي كل معاملة مالية تستخدم فيها وسائل الدفع المصرفية بما فيها الشيكات وأوامر التحويل والخصم أو وسائل الدفع الإلكترونية بما فيها البطاقات المصرفية والائتمانية وبطاقات الخصم ونقاط الدفع والسداد الإلكتروني، وغير ذلك من وسائل الدفع التي لا تعتمد على السداد النقدي. (اتحاد بنوك مصر، 2016)

1-3- معوقات التحول نحو اقتصاد غير نقدي: تعاني مصر من عدة عوامل تعيق سرعة التحول من الاقتصاد النقدي إلى الاقتصاد غير النقدي، وفيما يلي أهم هذه العوامل: (اتحاد بنوك مصر، 2017)

1-3-1- **قلة عدد الحسابات لدى البنوك:** كما سبق الذكر فإن نسبة ضئيلة تملك حسابات مصرفية بالمقارنة بغيرها من دول العالم، نظرا لعدم توفر فروع البنوك في المناطق النائية.

1-3-2- **انتشار القطاع غير الرسمي:** يجب العمل على إدماج القطاع غير الرسمي في المنظومة الرسمية، وذلك من خلال تبني برامج وسياسات ثبت أنها تعود بالنفع على طرفي المعاملات، سواء كانت الدولة أو المؤسسات أو المستهلك.

1-3-3- **هيكل القطاع المصرفي:** يقدر إجمالي عدد البنوك في مصر حاليا بـ 40 بنكا وهو ما أدى إلى الحد من المنافسة الكافية في السوق المصرفي وضعف شبكات الفروع وقلة عدد ماكينات الصراف الآلي في القرى والمناطق النائية. كل هذه العوامل لا تشجع عل التعامل عبر القنوات الرسمية، وهذا ما يفرض على الدولة السماح للمزيد من البنوك سواء برأس مال مصري أو أجنبي في فتح المزيد من الفروع واقتناء ماكينات الصراف الآلي بهدف رفع مستوى المنافسة في السوق وتحسين الخدمات المصرفية وإتاحة التمويل لفئات أكثر في المجتمع، وبالتالي تحقيق الشمول المالي وتيسير التحول نحو اقتصاد غير نقدي.

1-3-4- **تحديات البني التحتية:** يقصد بالبنية التحتية قواعد البيانات والقطاع المصرفي والانترنت، ويلعب البريد المصري دورا هاما في المدفوعات، حيث ارتفع عدد مكاتب البريد إلى 3907 مكتب خلال 2015 لسد الفجوة الناتجة عن غياب البنوك في بعض الأماكن وكذا توسيع استعمال ماكينات الصراف الآلي.

1-3-5- **الفساد:** يؤثر الفساد على رأس المال البشري وهو ما يؤثر بدوره على الاستثمار والإنتاج، إلا أن الاقتصاد غير النقدي بدوره قد يمثل الحل الأمثل للحد من الفساد والجرائم المالية لان كل المعاملات تتم عبر القنوات الرسمية ويمكن متابعتها ومراقبتها.

1-3-6- **التهرب الضريبي:** تواجه مصر مشكلة كبيرة بالنسبة لحصيلتها الضريبية وارتفاع معدلات التهرب الضريبي، مما يشكل عائق كبير أمام النمو الاقتصادي المصري،

وعليه فإن مصر في أمس الحاجة إلى زيادة إيراداتها والعمل على محاربة التهرب الضريبي حتى يتسنى خفض عجز الموازنة المتفاقم، وهو ما يعد احد المزايا الرئيسة من تطبيق نظام الاقتصاد غير النقدي، ويمثل الاقتصاد غير الرسمي موردا ضائعا كان من الممكن أن يضاف لمصادر الإيرادات الضريبية للدولة وإن يقلل من العبء المالي الذي تواجهه الحكومة وأن يدعم النمو الاقتصادي لو استطاعت احتوائه .

1-3-7- عوامل ثقافية: هناك بعض القنوات الراسخة في المجتمع المصري و التي تشكل عائقا رئيسيا أمام تبني وتطبيق سياسة تحقيق الاقتصاد غير النقدي، ومن ضمنها صعوبة التعامل مع القطاع المصرفي وتفضيل بعض فئات المجتمع خاصة الأكثر فقرا الاعتماد على المبالغ النقدية المدخرة في المنازل، وفي بعض الأحيان التردد من شرعية المعاملات المصرفية و الخوف من الكشف عن المعاملات المالية أو البيانات الشخصية المتعلقة بهم، وكذا غياب الوعي وكثرة الأمية وعدم وجود آليات لأمن البيانات عبر الانترنت.

2- الانتقال من المدفوعات النقدية إلى المدفوعات المصرفية والإلكترونية:

تواجه مصر اليوم تحديا اقتصاديا بالغ الأهمية، وهو ضرورة التحول من اقتصاد يعتمد على المدفوعات النقدية كوسيلة أساسية لتسوية المعاملات المالية والتجارية إلى نظام حديث يركز على التسوية المصرفية والإلكترونية، والتي لا يمثل التعامل فيها سوى نسبة صغيرة. لذلك فإن عملية التحول إلى نظام المدفوعات المصرفية والإلكترونية يشجع على استقطاب الأنشطة غير الرسمية في القطاع الرسمي، ومن بين القرارات التي اتخذت بشأن تفعيل البرنامج القومي لتحديث نظام المدفوعات وتحقيق الشمول المالي الذي أصبح محور اهتمام العديد من الجهات المالية الرقابية بما فيها البنوك المركزية على وجه الخصوص، وذلك بهدف تيسير الوصول واستخدام وتقديم المنتجات والخدمات المالية الرسمية إلى

مختلف شرائح المجتمع بأسعار معقولة وبعدل وشفافية بدلا من الحصول عليها من خلال القنوات المالية غير الرسمية.

وقد ثبت أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، فمن الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي بينما لا تزال هناك نسبة كبيرة من السكان والمؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي-المؤسسات المتناهية الصغر، القطاع غير الرسمي-، علاوة على ذلك، فإن القطاع المالي الشامل لديه القدرة على إتاحة الخدمات المالية وجعلها في متناول الشرائح الفقيرة والمهمشة. وقد أطلق البنك المركزي عدة مبادرات لدعم مفهوم الشمول المالي وذلك على النحو التالي: (اتحاد بنوك مصر، 2016)

- القواعد المطبقة على فتح فروع البنوك.
 - الإجراءات المعتمدة في فتح الحسابات المصرفية.
 - شروط واليات التعامل عن طريق الانترنت.
 - إجراءات الدفع باستخدام الهاتف المحمول.
 - تشجيع البنوك لتمويل الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
 - مبادرة تنشيط قطاع التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل.
- 2-1-التعليمات المنظمة لفتح فروع صغيرة للبنوك: صدرت تلك التعليمات تشجيعا للبنوك للتوسع في فتح وكالات أو فروع صغيرة وتقديم خدماتها للشركات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي تحقيق اتساع في دائرة نشاطها ليشمل قاعدة أكبر من العملاء مع تنوع في شرائح المجتمع في المناطق التي سيتم فتح تلك الفروع فيها، وتتضمن هذه التعليمات تخفيض قيمة رأس المال المطلوب لدى فتح فروع جديدة اخذ في الاعتبار المناطق الجغرافية المختلفة. ويخضع القطاع المصرفي في مصر للكثير من القوانين والقواعد الصارمة في فتح فروع البنوك، وعليه ينص قانون البنك المركزي على إلزام البنوك بتقديم طلبات بإنشاء الفروع والوكالات إلى البنك المركزي للحصول على الموافقة المبدئية، ويعتبر البنك سيدا في إصدار القرار بهذا الشأن.

وكان البنك المركزي قد وافق في 20/12/2014 على وضع ضوابط لفتح وكالات، حسابات صغيرة للبنوك، وهو ما تم إخطار البنوك العاملة في السوق المصري بأحكامه المتمثلة في إصدار تعليمات بشأن فتح فروع صغيرة للبنوك، مع ضرورة أن يقتصر نشاط تلك الوكالات والفروع على أنشطة محددة، أهمها عمليات السحب والإيداع للأفراد، وكذا العمليات المنفذة من خلال ماكينات الصراف الآلي وجميع العمليات المصرفية للأفراد، بما فيها فتح الحسابات ومنح القروض وقبول الودائع، ويخصص مبلغ 5 مليون جنيها مصريا لكل وكالة أو فرع صغير داخل القاهرة و2 مليون جنيها مصريا خارجها، على أن تتقدم البنوك بطلبات فتح الوكالات أو الفروع الصغيرة خلال شهري فبراير وسبتمبر من كل عام. (اتحاد بنوك مصر، 2016)

ويعد هذا الإجراء مشجعا للبنوك نحو التوسع في تقديم خدمات التجزئة المصرفية والوصول إلى أكبر عدد من العملاء في الأماكن التي ستواجد بها تلك الفروع، بما يساهم في تدعيم الشمول المالي، حيث بلغت شبكة الفروع الحالية 2822 فرع في نهاية 2014 مقابل 1795 فرع في 2004 مما تزيد من دعم مبدأ الشمول المالي. وأن يقترح أن يفتح باب تقديم طلبات إنشاء تلك الفروع طوال العام بدلا من قصره على شهرين فقط. ويساهم أيضا في تنمية جميع المناطق النائية أين يكثر التعامل بالسيولة النقدية من توفير وكالات لاستقطاب حركة رؤوس الأموال المتداولة في الأنشطة غير الرسمية.

2-2- إجراءات فتح الحسابات المصرفية: إن الهيكل التشريعي المصري المتعلق بمكافحة غسيل الأموال والمعني بإجراءات فتح الحسابات وإدخال السيولة النقدية الموجودة حاليا في السوق الموازية إلى النظام المصرفي. مع العلم أن الاقتصاد المصري يغلب عليه الطابع غير الرسمي، وبالتالي، فمن المفترض على القانون أن يسعى إلى تحقيق توازن دقيق بين الرقابة على الإيداعات النقدية الكبيرة أو غير المعتادة من ناحية، وبين تشجيع دخول المدخرات النقدية إلى القنوات المصرفية من ناحية أخرى، كذلك فانه يصعب إقناع قطاع

واسع من المجتمع ينشط في الاقتصاد غير الرسمي بالاتجاه نحو استخدام الآليات غير النقدية إذا ما تعرض الكثيرون لتجربة التحقيقات أو الوضع في دائرة الشبهات، بسبب لجوئهم إلى تلك الآليات.

كان في السابق لكل بنك سياسته الداخلية والضوابط والمعايير التي يعتمد عليها عند قبول التعامل مع العملاء الجدد، وما يطلبه من مستندات وما يقبله من مؤهلات وضمانات، ونظرا للازمات المالية المتتالية التي شاهدها كبرى البنوك العالمية، وكذلك الاهتمام المتزايد بمكافحة الجرائم المنظمة وخاصة تجارة المخدرات والإرهاب عن طريق تجفيف منابع تمويلها. ونتيجة لهذين العاملين لم تعد المعاملات المصرفية يترك تقديرها للبنوك، بل صار من أهم المجالات التي تحرص البنوك المركزية على تنظيمها والرقابة عليها، وفيما يلي أهم الضوابط التي اعتمدها البنك المركزي في فتح الحسابات المصرفية: (اتحاد بنوك مصر، 2016)

2-2-1 التعرف على الهوية: يتعين على البنك التعرف على هوية العميل ووضعه القانوني سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا، وكذلك المستفيدين من ورائه والبنوك المراسلة التي يتعامل معها، وفي حالة الاشتباه في عملية غسيل أموال يقوم البنك بإخطار الجهات المختصة، على أن يرفق بذلك طلب فتح الحساب، مستند تحقيق الشخصية والمستندات المؤيدة للعملية المشتبه فيها.

2-2-2 الاحتفاظ بالسجلات والمستندات: يلزم البنك الاحتفاظ بالسجلات ومستندات العملاء والتقارير بطريقة مناسبة والاحتفاظ بنسخ احتياطية منها في مكان آخر، ويكون الاحتفاظ لمدة 5 سنوات على الأقل وذلك من تاريخ اقفال الحساب.

2-2-3 مكافحة غسيل الأموال: يجب على البنك التعرف على العميل عند فتح الحساب والتحقق من صحة أية عملية تتجاوز قيمتها 30 ألفا جنيها، ولو كانت من خلال عمليات متعددة.

ويلاحظ في الأخير انه بصفة عامة، أن هذه الضوابط تراعي في مجملها أكبر قدر من الإفصاح ومن الشفافية في فتح الحسابات المصرفية والتعامل معها، وإن كان يعيبه انه يمثل عبئا إداريا على البنوك، كما انه يعتبر عائق أمام بعض طالبي فتح الحسابات من أصحاب المهن و الأنشطة غير الرسمية للتعامل مع هذه الضوابط، وهذا بلا شك يعيق جهود تحقيق الشمول المالي وإتاحة الخدمات المصرفية لكل أفراد المجتمع. وهذا ما أدى إلى إتاحة الخدمات المالية من خلال الانترنت وهو ما سنتناوله لاحقا.

2-3- القواعد المنظمة لتقديم الخدمات المصرفية عن طريق الانترنت: اهتمت السلطات المصرفية بمواكبة التطورات الجارية بشأن تقديم الخدمات المصرفية من خلال تنشيط التعامل بالأدوات المالية الالكترونية، وخاصة الدفع عن طريق الانترنت، إلا أن الجهات الرقابية في جميع الدول أدركت منذ البداية ضرورة الموائمة بين المزايا التي تحققها عند الأخذ بنظم الخدمات المصرفية الالكترونية وبين الحفاظ على المتطلبات الرقابية السليمة، وبخاصة ما يتعلق منها بسرية الحسابات المصرفية.

وفي هذا المجال اصدر البنك المركزي المصري تعليمات بشأن القواعد المنظمة لتقديم الخدمات المصرفية عبر الانترنت في القطاع المصرفي المصري، حيث تطرقت إلى المخاطر المصاحبة للتعاملات البنكية عبر الانترنت وسبل الحد منها، بالإضافة إلى الضوابط الرقابية الخاصة بتقديم تلك الخدمات وامن المعلومات، وكذا توفير بني تحتية الكترونية آمنة وسليمة من طرف البنوك التي تقوم بالتطبيق، ويقع على مجلس الإدارة الرقابة الفعالة على المخاطر المرتبطة بالأنشطة المصرفية عبر الانترنت، كما أنهم مسئولون عن وضع استراتيجية البنك في هذا الشأن، وتحديد سبل المسائلة والضوابط لإدارة المخاطر المصاحبة لهذا النشاط، كما تشمل القواعد وإجراءات الترخيص لممارسة البنوك لهذا النشاط، وإدارة الحسابات المصرفية عبر الانترنت وتأمينها واستمرارية الأعمال، وفيما يلي الشروط الواجب توفرها لإجراء الدفع عبر الانترنت:

2-3-1 شروط إجراء المدفوعات عبر الانترنت: (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016)

- موافقة مجلس إدارة البنك على إستراتيجية تقديم الخدمات عن طريق الانترنت والمخاطر المتعلقة بذلك، والأساليب المقترحة للتعامل معها.
 - إعداد نموذج عقود لمختلف الخدمات الالكترونية.
 - توفير العمالة الكافية والمؤهلة للتعامل مع هذه الخدمات.
 - الإفصاح للبنك المركزي عن خضوع كافة المعاملات للقانون المصري والالتزام بالتحقق من شخصية طالب الخدمة.
 - عدم السماح للعملاء الجدد، أي من لا يملكون بالفعل حسابا مصرفيا بفتح حساب باستخدام القنوات الالكترونية، وضرورة تقديم كافة قواعد التعرف على هوية العملاء بالبنوك الصادرة عن وحدة مكافحة غسيل الأموال.
 - ضرورة حصول البنك على توقيع يدوي من العميل الراغب في الاشتراك بخدمات الانترنت البنكي على كافة النماذج والعقود التي تحتوي على بياناته الأساسية والشروط الرئيسية للتعاقد.
 - عند إجراء تعديل في بيانات الحساب باستخدام الوسائل الالكترونية، يجب أن يكون ذلك بإتباع وسائل إثبات هوية العميل المبينة حصرا في القواعد الصادرة من البنك المركزي.
 - أما بالنسبة لتحويل الأموال عن طريق الانترنت البنكي، فيلزم وضع حد أقصى يومي لحجم المعاملات التي تتم في إطار الضوابط التي يحددها البنك المركزي.
 - ضرورة قيام البنك بوضع النظم والآليات التي تحتفظ بسرية حسابات العملاء وتحافظ على سلامة النظام، وتضمن تنفيذ ضوابط مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.
- 2-4- قواعد تشغيل أوامر الدفع عبر الهاتف المحمول:** اصدر البنك المركزي المصري قواعد بشأن تشغيل أوامر الدفع عن طريق الهاتف المحمول في فبراير 2010 كحجر أساس في تحقيق الشمول المالي بهدف تنظيم عمليات التحويل النقدي من خلال الهواتف

المحمولة والتي تركز على توافر البنى التحتية، بما في ذلك ضمانات الحماية الواجبة لدى تشغيل تلك النظم، حيث تتيح هذه القواعد للبنوك إلى جانب مشغلي شبكات الهواتف المحمولة الفرصة لفتح حسابات للأفراد غير المتعاملين مع البنوك من خلال مقدمي الخدمة، وقد بدأت هذه الخدمة في بداية 2014 من قبل ثلاثة بنوك حيث جذبت حوالي 1.5 مليون مستخدم عن طريق طرح خدمات مثل تحويل الأموال ودفع الفواتير وشراء السلع والخدمات. وتمثلت الخدمة آنذاك في الإتاحة للمستخدمين لدى شركة اتصالات استخدام المحمول في إجراء عمليات الدفع والتحويل للأموال بطريقة آمنة بين مستخدمي الشبكة الواحدة. وفيما يلي ضوابط الهاتف المحمول.

2-4-1- ضوابط إجراء المدفوعات عبر الهاتف المحمول: (اتحاد بنوك مصر، 2016)

- عدم جواز قيام البنك بإصدار وحدات نقود الكترونية إلا بعد الحصول على موافقة البنك المركزي.

- يدير البنك المرخص له نظاما لإدارة سجلات النقود الالكترونية.

- يتم استبدال وحدات النقود الالكترونية بذات قيمة النقد بالجنيه المصري المقابلة لها. ولا يصدر البنك الوحدات الالكترونية إلا في حدود ما يحتفظ به من إيداعات نقدية لهذا الغرض، وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يتجاوز ما يصدره البنك منها 5 % من رسالة المدفوع أو 50 مليون جنيها أيهما اقل.

- ضرورة قيام البنك باتخاذ كافة إجراءات التعرف على العميل والاحتفاظ بالوثائق الخاصة بالحساب وفق المدد القانونية المقررة. وعليه الحصول على كافة المستندات التي تسمح للآخرين بالتعامل على الحساب والتحقق من هوياتهم.

- تلتزم البنوك بالتأكد بصفة دورية من حيابة صاحب حساب الهاتف المحمول لنفس رقم هاتفه.

- لا يجوز منح مستخدم النظام أو مقدم الخدمة أي ائتمان بأي شكل مقابل وحدات النقود الالكترونية.

- ضرورة التحقق من هوية من يقوم بتغذية الحساب إن كان شخصا غير صاحب الحساب.

- يتعين على البنك وضع حد أقصى للرصيد والعمليات اليومية والشهرية، بحيث لا يتجاوز الحد الأقصى اليومي للسحب والتحويل ستة آلاف جنيها، ولا يتجاوز الحد الشهري خمسين ألف جنيها للأشخاص الطبيعيين، ولا يتجاوز رصيد الحساب عشرة آلاف جنيها.

2-5- تشجيع البنوك لتمويل الشركات و المنشآت الصغيرة و المتوسطة: تعفى البنوك التي تمنح قروض و تسهيلات ائتمانية للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من نسبة الاحتياطي 10 % وذلك في حدود ما يتم منحه منها اعتبارا من 2009/10/10 لتشجيع البنوك على منح الائتمان لتلك الشركات والمنشآت، ويسري التمويل الممنوح لتلك الشركات والمؤسسات وفقا لمحددات متعلقة بحجم الأعمال أو المبيعات السنوية لهذه المشروعات ورأسمالها المدفوع.(البنك المركزي المصري، 2014)

2-6- مبادرة تنشيط قطاع التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل: نظرا لدور القطاع المصرفي المصري الهام في دعم التمويل العقاري إيماننا من البنك المركزي المصري بالمسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتقه بخلاف دوره الاقتصادي، فقد تم طرح مبادرة التمويل العقاري التي تم بموجبها تخصيص مبلغ 20 مليار جنيه مصري للبنوك التجارية لمدة أقصاها 20 سنة يتم توجيهه للتمويل العقاري الخاص بمحدودي

ومتوسطي الدخل وفق معدلات فائدة منخفضة لضمان توفير الدعم المناسب للفئات المذكورة، ووفقا لشروط محددة بالتعليمات بالنسبة للمستفيدين من المبادرة والوحدات الممولة، وتهدف التعليمات إلى حث البنوك على زيادة نشاط التمويل العقاري في الإطار الرسمي، بالإضافة إلى الاتجاه إلى تمويل شرائح محدودي ومتوسطي الدخل مما يدعم مبدأ

الشمول المالي، وقد صدرت تلك المبادرة في فبراير 2014. (البنك المركزي المصري، 2014)

3-متطلبات التحول من الدفع النقدي إلى الدفع البنكي و الإلكتروني: يظهر دور التحول من المدفوعات النقدية إلى المدفوعات الإلكترونية البنكية، من خلال أن المدفوعات الرسمية تترك أثارا عند انتقالها أثناء إتمام المعاملات بخلاف المعاملات النقدية فلا يمكن متابعتها ومراقبتها وعليه فان المدفوعات البنكية تحد من انتشار الاقتصاد غير الرسمي وكذا التهرب الضريبي، بينما المدفوعات النقدية العكس، وسنتناول فيما يلي أهم الآليات التي ركزت عليهم مصر كتحدي لتجاوز هذه المعوقات.

3-1- التوقيع الإلكتروني: لقد كان لتطور مجال تكنولوجيا المعلومات وقطاع الاتصالات الذي يمر به العالم في الوقت الراهن أثره البالغ والواضح خاصة من الناحية القانونية، كعناصر دليل الإثبات -الكتابة والتوقيع -التي تقوم على وسط مادي وورقي ملموس، فقد صاحب هذا التطور ظهور أنماط وأشكال متعددة الوسائل التي يتم من خلالها إبرام التصرفات والمعاملات التجارية، كالتوقيع والتصديق الإلكتروني على العقود التجارية، وهذا يتطلب إعادة النظر في وسائل الإثبات و التحقق حيث تجعل التوقيعات الإلكترونية أكثر صعوبة في التزوير من النظم الورقية مما يتطلب آلية تشريعية تقرر بهذه التوقيعات الإلكترونية، وقد دعم هذا التوجه بصدور قانون التوقيع الإلكتروني رقم 15/2004 والذي عقبه تكليف وزارة المالية بإنشاء سلطة التصديق الإلكتروني من اجل تطوير إدارة مفاتيح الشفرة بهدف تناقل المعلومات إلكترونيا، مع تحقيق الثقة في تعامل المعلومات وسريتها والتأكد من مصدرها.(التقرير السنوي لوزارة المالية، 2009-2010)

وبدأت مصر في التنفيذ الفعلي للتوقيع الإلكتروني في 2007، وذلك من خلال تحديد النموذج الأمثل لتنفيذ البنية التحتية لشفرة المفاتيح العامة للتوقيع الإلكتروني وإصدار شهادات التصديق الإلكتروني وكذا تدعيم منظومة التوثيق والتبادل الإلكتروني للوثائق مع

ضمان امن وسرية المعلومات، واليات العمل الواجب إتباعها مع سلطة التصديق الالكتروني.

3-2- توسيع تكنولوجيا المعلومات في البنك المركزي والفروع التابعة له: لقد تم الانتهاء من وضع ضوابط الانترنت البنكي تمهيدا لتعميمه، وتم بالفعل تفعيل القواعد الحاكمة للانترنت البنكي خلال فترة 2015/2014 وكذا الانتهاء من تطوير كافة الأنظمة الالكترونية بدار طباعة النقود وتشغيلها فعليا، وكذا الانتهاء من عمل البنية التكنولوجية لحفظ الوثائق والمستندات ورقيا وميكروفيلميا، وفي هذا الشأن جاري تطوير منظومة الحفظ والتصوير من خلال مشروع يعتمد على التحويل الالكتروني للصور الرقمية للمستندات، وكذلك تطوير و تحديث صالات الحفظ الورقي مع إنشاء ميكنة ميكروفيلمية بدار المحفوظات.(البنك المصري، 2014)

3-3- العمل على تحقيق المزيد من الشمول المالي: يسعى البنك المركزي على تقديم الخدمات المصرفية البسيطة إلى غير القادرين، من خلال تحويل الأموال بكافة الوسائل الحديثة بهدف التوسع في تقديم الخدمة على كافة أفراد المجتمع من خلال تعزيز الشمول المالي.

3-4- ضمان أمن المعلومات: قام البنك المركزي بإنشاء وحدة لأمن المعلومات لتتولى وضع وتنفيذ سياسات وإجراءات امن تكنولوجيا المعلومات وتأمينها وإجراء اختبار لجميع العمليات التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات، مع إتباع الإجراءات التصحيحية اللازمة لذلك، والتوعية بمدى أهمية حماية المعلومات بهدف مسايرة احدث المعايير العالمية من خلال الاستعانة بالمؤسسات المتخصصة في هذا المجال.(البنك المركزي المصري، 2012)

الخاتمة والنتائج.

- هناك علاقة ارتباط عكسي بين أنظمة الدفع الالكتروني والاقتصاد غير الرسمي.
- توسيع التعامل بوسائل الدفع الالكتروني يزيد من مستوي الشفافية في المعاملات، ويحد من محاولات الاختلاس والتدليس ويساهم في الحد من تداول النقود التي يصعب مراقبتها.

- نظام الدفع الالكتروني يزيد من إمكانية تتبع حركة تنقل الأموال، ويضيق من نطاق توسع الاقتصاد غير الرسمي من خلال جعل حركة الأموال تتم عبر قنوات رسمية تترك أثارا ومعلومات عند دخولها وخروجها، وبذلك تحد من ظاهرة التهرب الضريبي.
- التعامل عن طريق أنظمة الدفع الالكتروني يقلل من الاتصال بين المكلف والإدارة، ويجنب عناء التنقل ويحد من السلطة التقديرية لموظف الضرائب، ويزيد من مستوى الالتزام الضريبي لدى المكلفين.
- يساعد نظام الدفع الالكتروني في تحسين جودة الخدمة الضريبية، والتي قد تؤدي إلى زيادة رضا المكلف وزيادة التزامه الطوعي.
- اغلب الناشطين في الاقتصاد غير الرسمي لا يتعاملون مع النظام المصرفي، وهذا يعني تزايد نسبة تداول العملة خارج الجهاز المصرفي، الأمر الذي يضعف بدوره أداء البنوك ويقيد السلطات النقدية في السيطرة على المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- إن استمرار توسع القطاع غير الرسمي، سببه عدم قدرة القطاع المنظم على استيعاب الأعداد الكبيرة العاملة فيه.
- التحول نحو النقود الالكترونية ينجم عنه خسارة بالنسبة للبنوك المركزية، والمتمثلة في الرسوم المتعلقة بسك العملة.
- طرق الدفع الالكترونية لا تتناسب كبار السن وكذا الفئات غير المتعلمة والتي تعودت على التعامل نقداً، وهذا ما يجعلها تنفر من استخدام طرق الدفع الحديثة في معاملاتهم اليومية.
- صعوبة التقليل من استخدام النقود الورقية من التداول في الوقت الحاضر لعدم سهولة تغيير العادات وذهنيات المجتمع والأفراد، فاخر الإحصائيات تشير إلى أن حوالي 85 % من معاملات الاستهلاك العالمية تتم نقداً.

- تعد الأوراق النقدية ذات القيمة المرتفعة عاملا مساعدا على تفشي الأنشطة غير الرسمية والجرائم المالية والفساد، بسبب سهولة الحمل وارتفاع قيمتها.

التوصيات:

- فرض إلزامية الدفع الإلكتروني على كل التعاملات التجارية من شأنه جلب المبالغ غير الخاضعة للضريبة سابقا إلى الوعاء الضريبي والحد من انتشار الأنشطة غير الرسمية.

- يجب توسيع نطاق استخدام طرق الدفع الإلكترونية بما يساهم في القضاء على عمليات الدفع المجهولة، وكذا تضيق الخناق على مرتكبي جرائم غسيل الأموال والتهرب الضريبي وتمويل الإرهاب، إضافة إلى تحجيم ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.

- يجب إيقاف طباعة الأوراق النقدية ذات القيمة المرتفعة أو سحبها من التداول، لان هذا الإجراء سيحد من انتشار الجرائم المالية المنظمة.

- يجب أن يكون التنظيم القانوني للنقود الإلكترونية محافظا على حرية الأفراد التي يكفلها دستور كل دولة، من خلال تقديم الضمانات الكافية للمحافظة على سرية البيانات وخصوصية المعاملات المالية عبر شبكة الاتصال عند إبرام الصفقات التجارية بين الأطراف الفاعلة في العملية.

- يجب أن تهتم المؤسسات المالية والبنكية بالطرق التي تركز عليها المعاملات الإلكترونية عند إتمام المعاملات، كالبصمات وأرصدة الحسابات وكلمات الولوج إلى الحسابات، ويجب تطويرها بما يساير المستجدات التكنولوجية، وفي نفس الوقت حماية حقوق الزبائن.

- يجب إشعار جميع المتعاملين عبر شبكة الدفع الإلكتروني من خلال البريد الإلكتروني أو الرسائل القصيرة عن طريق الوسائط الإلكترونية بإتمام العملية وقيمة المبلغ المدفوع أو المتحصل عليه تقاديا لعمليات القرصنة الإلكترونية وبهدف زيادة الموثوقية.

- على المؤسسات المالية توفير معرف الكتروني موحد للاستفادة من الخدمات وفق قناة اتصال آمنة لضمان الخصوصية بين جميع الأطراف.

- يجب توفير بنية قاعدية للانترنت عالية الجودة والتدفق، بما يساهم في إتمام المعاملات الالكترونية في اقل وقت ممكن.
- خلق نقود جديدة تسمى النقود الالكترونية وحل إشكالية توفير السيولة النقدية.
- يجب العمل على تسريع التحول نحو الاقتصاد الرقمي، من خلال التحول التدريجي إلى المعاملات الحديثة، وذلك قد يتطلب إرادة سياسة قوية مصحوبة ببعض الإصلاحات التي غالبا ما تكون صعبة التجسيد في ارض الواقع وقد تستغرق بعض الوقت للتكيف معها.
- ينبغي العمل على عصرنة الإدارة الضريبية والجمركية ومؤسسات التأمين، من خلال تبني إدارة الكترونية توفر مختلف طرق الدفع الالكتروني والترويج لها لتشجيع جميع الأطراف على استخدامها.
- تحفيز المحلات التجارية والشركات على إجراء و إتمام معاملاتهم بواسطة طرق الدفع الحديثة كمرحلة انتقالية، ثم في مرحلة متقدمة إجبارهم على ذلك بعد وضع النصوص القانونية المنظمة لذلك كتحديد أسقف للدفع لا يمكن تسديدها نقدا.
- عملية الدفع الالكتروني هي منظومة متكاملة من النظم و البرامج التي توفرها المؤسسات المالية و المصرفية بهدف تسهيل إتمام عمليات الدفع الالكترونية الآمنة والسليمة في إطار تطبيق القواعد والقوانين التي تضمن تامين وحماية إجراء المعاملة بشفافية وموثوقية حتى يتم تعميمها.
- العمل على نشر التقنية وتوسيع التعامل بها في جميع المجالات الاقتصادية، وتوفير البنى التحتية اللازمة لتجسيدها في ارض الواقع، وتشجيع وتوعية المتعاملين وتهيئتهم للتحول لأنظمة الدفع الالكتروني من خلال تحفيزهم على الاستجابة لمتطلبات التغيير ونشر ثقافة المزايا والفوائد الناتجة عن تطبيق وسائل الدفع الالكتروني.
- يجب وضع خطط تتسم بالمرونة الكافية لاستيعاب أي تغيرات يطلبها استخدام وسائل الدفع الالكترونية وتهيئة المناخ المناسب تفاديا للتعديلات حتى يسهل التكيف معها.

قائمة المراجع

باللغة العربية:

1. اتحاد بنوك مصر ، 2016 مشروع قانون تحفيز المعاملات المالية غير النقدية، شركة طيبة للاستشارات، القاهرة، ، ص68.
2. اتحاد بنوك مصر، 2017مشروع التحول إلى الاقتصاد غير النقدي، شركة طيبة للاستشارات، القاهرة،، ص19-23، 51
3. اتحاد بنوك مصر 2016، تيسير التعامل بالحسابات المصرفية -خطوة نحو الشمول المالي - شركة طيبة للاستشارات، القاهرة، ، ص8 ، 21، 28.
4. مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، رؤية جديدة للتعامل مع القطاع غير الرسمي، القاهرة، 2016 ، ص، ص21-22.
5. البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي، مصر، 2014، ص، 93، 94.
6. وزارة المالية ، 2010/2009التقرير السنوي ، المحور الثالث :الإصلاح المؤسسي وتطوير نظم العمل،، ص، ص83، 82.
7. البنك المصري 2015/2014، المجلة الاقتصادية، المجلد الخامس والخمسون، العدد الثالث، قطاع البحوث الاقتصادية، ، ص، ص28، 27.
8. البنك المركزي المصري، تقرير عن انجازات مجلس ادارة البنك المركزي المصري خلال الفترة 2003 وحتى 2012، ص، ص32، 33 .

الوثائق باللغة الأجنبية:

1The little data book on financial inclusion 2015, world bank group.